**المحور السادس :**

**واقع وأفاق التنمية السياسية في الجزائر إبان الاشتراكية وفي ظل التحول الديمقراطي:**

إن موضوع النظام السياسي تهتم به الدراسات في العلوم السياسية وبالأخص النظم السياسية المقارنة والقانون الدستوري، وما للتأثير الكبير في العلاقة بين وحدات النظام السياسي من خلال التفاعل والترابط والاستقلال والذي ينعكس في قوة وضعف النظام السياسي[[1]](#footnote-1)، ومصطلح النظام كلمة لها مدلولها القوي في علوم المادة كما في العلوم الاجتماعية، فحسب الأستاذ (لودجيغ فون برتالانفي) بأنه: "مجموعة العناصر المترابطة فيما بينها بعلاقات، بحيث أنه إذا تعدلت إحداها، فإن الأخرى تتعدل أيضا، وبالتالي فإن المجموعة كلها تتحول"، ونسجل هنا أيضا ظواهر تتفاعل (interaction)، والثانية تجد فيه القوى الفاعلة (interdependence)، إن الفرضية الأولى نراها في وضع تجد فيه القوى الفاعلة (les acteurs) أنفسهم مباشرة في علاقة، يكون لكل منها دور محدد بدقة، وأن أي تعديل في أحد العناصر يؤدي لتحويل مجموع النظام، فعلى سبيل المثال، إذا اكتسب مدير ضمن فريق إدارة تجربة مباشرة في مجال تقنيات الإنتاج، فإن مجموع العلاقات مع المهندسين الذين يمتلكون تكوينا نظريا ضعيفا من جهة وتفوقا على الصعيد العملي من جهة أخرى سيتعدل، أما في نظام الترابط فإن العلاقات لا تكون مباشرة، ويكون تأثير كل فرد على الآخرين في آن معا غير إرادي ولا أهمية له في حد ذاته، ولكن وبفعل تضافر الجهود، يعدل عمل العديد من الأفراد من مجموع النظام، فعلى سبيل المثال إذا اختار عدد من الأشخاص دراسة الطب بدل الفيزياء، فستكون المنافسة أشد بين الأطباء، في حين سيجد الفيزيائيون فرص عمل بسهولة أكثر[[2]](#footnote-2).

 والنظام السياسي هو مجموعة الخطوات أو الإجراءات المتناسقة التي يتم من خلالها تدبير الأمور وتسييرها بطريقة صالحة، وبالنظر إلى أنه يطلق على كيفية حكم الدولة، فهو مجموعة الأحكام وما ينتج عنها من هيئات أو مؤسسات وتنظيمات متعلقة بإدارة الدولة من حيث إقامتها وإدارتها والمحافظة عليها وتحقيق غايتها، ويدخل في إقامة الدولة الأحكام المتعلقة بتنصيب الحاكم سواء الرئيس أو الملك، وشروط تولي الحكم وما له من حقوق وواجبات، وكيفية انتقال السلطة وموجبات ذلك، وحدود صلاحياته، ويدخل في ظل النظام السياسي الأحكام المتعلقة بالسلطة من حيث أنواعها، ومصدرها، والقيود التي ترد عليها، وأحكام الوزارات والولايات والتقسيمات المختلفة، والقضاء، والرقابة والعلاقات الخارجية،[[3]](#footnote-3) وتقسم الأنظمة السياسية المعاصرة إلى:[[4]](#footnote-4)

01- الأنظمة الديمقراطية التقليدية وتشمل نظام حكومة الجمعية، والنظام الرئاسي، والنظام والبرلماني.

02- الأنظمة الشمولية: وتشتمل على الدكتاتوريات الفردية، والدكتاتورية الطبقية القائمة على الماركيسية.

03- أنظمة العالم الثالث: وتشتمل على خليط من النوعين السابقين .

 وكما هو معلوم فإن محاولات الأستاذ "دافيد إستون" من الأوائل الذين حاولوا استعمال مفهوم النظام في الدراسات السياسية، ويعرف النظام السياسي، بأنه تلك الظواهر التي تكون في مجموعها نظاما هو في الحقيقة جزء من مجموع النظام الاجتماعي، ويقوم تحليل "إستون" على أربع مفاهيم رئيسية هي النظام، والبيئة المحيطة، والاستجابة، والاسترجاع، وحدد وظائف النظام السياسي من خلال قدرة النظام على اتخاذ القرارات الملائمة وتنفيذها على المجتمع، وقدرة النظام على إلزام المواطنين على قبول تلك القرارات ولو باستعمال القوة، أو شعور الشعب بشرعية تلك القرارات[[5]](#footnote-5)، وهناك العديد من المقاربات التي تشرح كيفية عمل وآداء النظام السياسي مثل مقترب "غابريال ألموند" (Gabrriel Almond) الذي يركز على الوظيفة، ومدخل الاتصالات عند " واينر" (Norbert Wiener)، وهناك العديد من المداخل الأخرى، وحسب الاتجاه الفكري والواقع الموجود، كالاتجاه الفكري الراديكالي الذي يهتم بالاقتصاد السياسي والطبقة والتبعية، والاتجاه الفكري المحافظ الذي يهتم بالمدخل الكوربورتاري وغيرها.[[6]](#footnote-6)

 والنظام السياسي الجزائري من الناحية النظرية إذا حاولنا دراسته فهو نظام جمهوري، وأدوات الوصول إلى الحكم هي الانتخاب والاقتراع العام، ونظام الحكم فيه هو رئاسي، بدواعي تركيز السلطة التنفيذية في يد الرئيس، حسب الدساتير الجزائرية[[7]](#footnote-7)، وكما هو معلوم فإن الدساتير التي تحدد نوع النظام السياسي والحكم في الدولة حسب المداخل القانونية.

 ولكي لا نختزل التاريخ أن أرض الجزائر عرفت قيام أنظمة مختلفة للحكم خاصة مملكة نوميديا تحت قيادة ماسينيسا ثم يوغورطة، كما تعرضت الجزائر للاحتلال الروماني ثم البيزنطي ثم الوندال، ومع مجيء الإسلام تخلصت من الاحتلال، وبدخول الفاتحين الإسلاميين منذ 667م إلى 1518م، اعتنق الشعب الجزائري الإسلام وتشكلت عدة دول على هذه الأرض، أهمها الدولة الزيريية سنة 1043م، ثم مجيء الحملة الهلالية عام 1050م، وبعدها قيام دولة الموحدين 1145م، حتى مجيء الأتراك 1518م، الذي دام وجودهم حتى عام 1830م، والتي عرفت أوج قوتها العسكرية خاصة البحرية، وأبرمت العديد من الاتفاقيات مع الدول الأوربية، وبالاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، لم تتوقف المقاومة سواء كانت بالسلاح، أو بالمطالب السياسية بإنشاء أحزاب سياسية مثل: نجم شمال إفريقيا، وحزب الشعب، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الحزب الشيوعي الجزائري ثم أخيرا حزب جبهة التحرير الوطني الذي فجر ثورة التحرير 1954م.

 وقد عرفت ثورة التحرير تنظيما محكما من الناحية السياسية والعسكرية، مما جعلها ثورة متماسكة صمدت طويلا في وجه الاستعمار الفرنسي.ونتيجة لعناد جبهة التحرير وإصرار الشعب على الاستقلال في الميدان، جعل المستعمر الفرنسي يخضع ويتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، واستقلت الجزائر في سنة 1962م، وهنا بدأ التفكير في كيفية بناء مشروع المجتمع الجزائري من الناحية الفعلية والقطيعة مع ممارسات الاستعمار دون أن ننسى أن بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام قد حدد المعالم الكبرى من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والذي يؤكد أكثر على طبيعة النظام السياسي الجزائري الذي مر بمرحلتين أساسيتين:

 **المرحلة الأولى:** النظام الاشتراكي والحزب الواحد وتميزت هذه المرحلة بشخصنة السلطة[[8]](#footnote-8)، ومن خلال دستور 1963م والذي يؤكد في مبادئه أن النظام السياسي الجزائري هو نظام جمهوري ويعتمد على الاشتراكية كمنهج في الحياة الاقتصادية، وأداة عمل النظام هي الحزب الواحد المتمثل في حزب جبهة التحرير الذي يتولى تحديد السياسات والتوجيه والرقابة على مؤسسات الدولة، وتميزت هذه الفترة باستئثار " بن بلة" بالسلطة والنفوذ[[9]](#footnote-9)، والإنفراد بالحكم وجمع كل السلطات في إطار العمل الحكومي،[[10]](#footnote-10) لكن مع التصحيح الثوري والانقلاب على الرئيس "بن بلة" جمع الرئيس "هواري بومدين" جميع الصلاحيات في شخصه مع تشكيل هيئتين هما مجلس الثورة ويضم 26 عضو جمعت بيده كل الصلاحيات وهو المنشأ للسلطات والمؤسسات والمحدد لاختصاصاتها، يشرع ويراقب ويعين ويقيل، والحكومة هي المنفذ لسياسات مجلس الثورة ورئيسها رئيس مجلس الثورة، ولتثبيت قواعد النظام وترسيخها وإضفاء طابع الشرعية على النظام السياسي للحزب الواحد جاء دستور 1976م، وقد وزع الصلاحيات على مستوى ثلاث أجهزة، وهي حزب جبهة التحرير (المؤتمر، اللجنة المركزية، المكتب السياسي) وتمثل الوظيفة السياسية، أما السلطة التنفيذية يتولاها رئيس الجمهورية، وله الحق في إصدار مراسيم تشريعية، أما السلطة التشريعية يتولاها المجلس الشعبي الوطني بالإظافة إلى الوظيفة الرقابية والقضائية والتأسيسية[[11]](#footnote-11).

 **أما المرحلة الثانية:** فهي مرحلة الانفتاح السياسي كأسلوب جديد لإعادة ترتيب علاقة الحاكم بالمحكوم والسلطة بالمجتمع، ويمثلها دستور 1998م، فقد أحدث ثورة سياسية وقانونية على المفاهيم السابقة التي كان فحواها ينطلق من الإيديولوجية الاشتراكية والأحادية إلى التعددية والانفتاح، وهو ما تجلى من خلال أحداث 05 أكتوبر 1988م، التي أقنعت النظام السياسي بضرورة التغيير والانفتاح ومن أهم المبادئ التي جاء بها: التعددية الحزبية، والتخلي عن المنهج الاشتراكي، ومبدأ الفصل بين السلطات، والأخذ بالنظام الرئاسي مع ازدواجية السلطة التنفيذية رئيس الدولة ورئيس الحكومة[[12]](#footnote-12)، لكن لم يكتب له النجاح، نتيجة لإلغاء المسار الانتخابي والدخول في دوامة عنف وعدم الاستقرار الأمني، وحدث فراغ دستوري باستقالة الرئيس مما أوجد مؤسسات انتقالية، لتعويض الفراغ الموجود، وهي المجلس الأعلى للدولة والمجلس الوطني الانتقالي[[13]](#footnote-13).

 أما دستور 1996م فجاء لسد الثغرات الموجودة في دستور 1989م، خاصة فيما يتعلق بتأسيس الأحزاب السياسية وإبعاد عناصر الهوية من التوظيف السياسي كاللغة والدين وغيرها، من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية والتماسك القومي والاجتماعي للدولة الجزائرية[[14]](#footnote-14)، وكانت فترة التسعينات من أسوء العشريات في حياة الدولة الجزائرية المستقلة وذلك لما عرفته من تدهور اقتصادي وسياسي واجتماعي وأمني كاد ان يؤدي بها للتفكك، وهذا راجع لعدم فهم فكرة الوطن والمصير المشترك لدى الشعب والنخب الحاكمة[[15]](#footnote-15)، ووجود تصور لمفهوم الأمة والدولة في الثقافة الجمعية للأمة ماعدا تصورات أحادية تستبعد الآخر وتعتمد الإقصاء، وهذا ما تجلى في الواقع السياسي الجزائري، وهذا يعود لحداثة الاستقلال وفتوة الدولة الجزائرية والخوف من مصير الفشل في استمرارية الدولة، نتيجة للتمثلات والتجارب التاريخية السابقة في المحيط الدولي[[16]](#footnote-16)، وأهم العقبات التي تواجه النظام السياسي الجزائري الحالي هي:

-**التحول نحو الديمقراطية:** حيث أن النظام السياسي الجزائري يعترف بالديمقراطية من الناحية الدستورية إلا أنه من الناحية الواقعية يشوبها كثير من الشك، والإيمان بها كأداة لتحرير المجتمع من الناحية السياسية لتمسك السلطة بخيارات الدولة التعاظدية (الكاربوراتية)، التي تعيق وتقيد محركات الحياة السياسية، وتسخرها بالمقابل في خدمة سياستها للحفاظ على الحكم والبقاء في السلطة، وإيجاد تنظيمات موالية وتوظيفها لقاء مزايا وتسهيلات([[17]](#footnote-17))، مقابل الدعم والسند للنظام السياسي، وهو ما حدث منذ بداية خوض التجربة الديمقراطية مع الانتخابات بمختلف مستوياتها سواء الرئاسية أو التشريعية، أو الانتخابات المحلية فالنجاح يكون حليف خيارات النظام السياسي الذي يعمل جاهدا للحفاظ على السلطة.

 وهذه قد تكون حتمية في ظل المرور إلى التحول الحقيقي، وكما هو معلوم فإن التحول الديمقراطي ليس بالأمر السهل، لأن المجتمعات والدول التي مرت بالتحول الديمقراطي عانت كثيرا بداية بالمجتمعات الغربية حيث احتاجت إلى قرون أحيانا من الزمن حتى أصبحت على الشكل الحالي، مرورا بالإصلاح الكنسي، وعصر الأنوار إلى الثورة الصناعية والثورة الفرنسية والحروب العالمية حتى أصبحت ديمقراطية، ومرت على مخاض عسير وإصلاحات تبدأ بالحقوق البسيطة التي تنموا مع الزمن، وتخضع لمدى قابلية الشعوب للنضال والصبر والتحمل والوعي، مثل ما حدث في أوربا الشرقية، فتقريبا مرت بنفس المراحل التي مرت بها أوربا الغربية، فلم يكن التحول نحو الديمقراطية سهلا ولا سلسا، فتبدأ الديمقراطية عندما يحقق الإنسان حاجاته الأساسية (Basic need) مثل الغذاء والشرب للحفاظ على الحياة واستمرار النوع، والمأوى والأمان، ثم ينتقل لمرحلة التعليم والثقافة والتنمية البشرية، وتأتي بعدها وسائل الرفاه لإشباع الحاجات مثل الفنون والكماليات المادية، وفي الأخير تأتي الديمقراطية ليشعر الانسان باستقلاله وشعوره بأهميته في المجتمع[[18]](#footnote-18)، وتعرقل كثير من العوامل في تحول المجتمع الجزائري نحو الديمقراطية الحقيقية والتداول على السلطة، وكما هو معروف فإن عملية التداول تحتاج إلى شروط مثل تواجد الأحزاب السياسية ذات برامج وتوافق سياسي يفرض على الجميع احترام اللعبة لتحقيق شروط التداول والوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات التي تؤدي إلى تحقيق الفعل الديمقراطي[[19]](#footnote-19)، وهو أسمى حكم يمكن الوصول إليه.

 وما يعيق التحول الديمقراطي في الجزائر وإقامة حكم رشيد وفقا للمعايير الدولية، من بينها عدم قدرة النظام السياسي الفصل بين السياسي والعسكري في الجزائر، لأن هناك ضبابية وازدواجية وصراعات حول من تحق له الشرعية وهذا منذ استقلال الجزائر إلى حد اليوم، فكل الرؤساء عسكريين جاؤوا من مؤسسة الجيش، وبإلغاء المسار الانتخابي، وإبعاد الأحزاب الإسلامية تعمق أكثر دور الجيش في الحكم وعمق شرعيته أكثر لمحاربة الإرهاب، وإصراره على حماية الدستور على صورة الجيش التركي[[20]](#footnote-20)، وفيه من يرجع إلى أن سبب فشل الحياة السياسية هو الجيش بوصفه العامل في الحياة السياسية، ولا بد من مراجعة دوره في الحياة السياسية[[21]](#footnote-21)، ومما يعيق أكثر عملية التحول نحو الديمقراطية هو ما ذهب إليه السيد "ياسين" من خلال تحليله للأنظمة السياسية العربية وتصنيفه لأنواع التعددية، وإدراج الجزائر في نموذج التعددية السياسية المقيدة، وحسبه فإن التعددية السياسية موجودة، ولكنها مقيدة بقوانين كثيرة تعرقل ممارسة العمل السياسي بشكل يسير وتعد السلطة التنفيذية في الأنظمة العربية أقوى السلطات، ومن ثمة من تسانده السلطة من الأحزاب سيكون هو أقوى حزب حتى وإن لم يكن له تمثيل وجماهير أو فاعلية سياسية[[22]](#footnote-22).

 كذلك هناك تأثير العلاقات الزابونية (clientelism) السياسية على الأداء السياسي والاقتصادي وهذا له تأثير كبير في شبكة المصالح، وتعديها أكثر لتصبح أكثر خطورة وتتغلب المصالح العائلية والجهوية بدل الكفاءة والانجاز، مما ينعكس خاصة على الأداء الاقتصادي، وينجر عنه الفساد وسوء التسيير والمصالح الضيقة، والمكافآت غير المستحقة والمكان المناسب للشخص الغير مناسب، وهنا يأتي الفشل في بناء المجتمع وتحقيق التنمية والابتعاد عن الوقوع في الأزمات المتعددة والمركبة، وتفادي التشبه بالمجتمعات التقليدية المبنية على الوصاية والقرابة، كما قال بذلك " ابن خلدون" وهي زابونية تقليدية، وهو ما يحدث اليوم من المديرين السياسيين الذين يقدمون الولاء والطاعة أثناء الترشح للانتخابات البرلمانية فهي بمثابة مركز ومحيط بالنسبة للمترشح بين ارتباطه بالسلطة المركزية من الأعلى وبالمواطنين الناخبين من الأسفل، ونجد أنفسنا أمام زبائن وموالين وليس أمام نواب سياسيين، فهناك مواصفات الزبون الطيع يستجيب لقواعد الولاء[[23]](#footnote-23)، بالإضافة إلى ضعف الثقافة السياسية لدى المجتمع الجزائري بشكل عام، وعدم الاهتمام بالسياسة خاصة منذ نهاية القرن الماضي وأحداث فترة التسعينات التي اقتربت من الحرب الأهلية، ودخول المجتمع في صراع مع الدولة (جماعة من الجيش) واتجاه المجتمع نحو العنف، وفي ظل التجربة نحو التعددية السياسية التي فاز فيها الإسلاميون، وإلغاء المسار الانتخابي، مما أدى إلى موجة عنف لم تشهدها البلاد[[24]](#footnote-24).

 وفكرة العنف في الثقافة السياسية الجزائرية تعود جذورها إلى الفترة الاستعمارية، وما عملت عليه الثقافة الاستعمارية العنيفة ضد الجزائريين مما ولد تيارات ثورية نتيجة القهر وسلب الحقوق ونهب الثروات ودوس الكرامة الإنسانية، ولم يجب الجزائري الواعي بالوضع سوى اتجاهين، إما المقاومة أو الخنوع وكلاهما موقف متطرف، إزاء موقف وسط يتمثل في الإصلاح، وهكذا استمر استعمال القوة لتبرير استقلال البلاد من طرف الحركة الوطنية، وبعد الاستقلال استمر نفس الأسلوب الموروث في استعمال القوة المباشرة في العمل السياسي، وأحداث 1986م ثم أحداث 1988م، لاختيار النظام عن طريق الاحتجاجات لتحقيق المطالب، بين السلطة والمواطن[[25]](#footnote-25)، وحتى مع الأحزاب السياسية فرئيس الحزب لا يتنحى عن رئاسة الحزب إلا بالانقلاب، أو الوفاة، أو الخروج عن الطاعة، وهذا من الناحية السيكولوجية، ينظر المواطن للنظام السياسي والدولة بريبة، ولا تمثله من خلال رد الفعل تجاه القضايا الوطنية، وهنا تكمن الخطورة، وكمثال ثقافة تحطيم أملاك الدولة والمرافق العمومية لأن التمثلات لا تزال تستغرق في الماضي الاستعماري، كما سماها " مالك بن نبي" القابلية للاستعمار[[26]](#footnote-26)، وتبقى الثقافة السياسية ضعيفة سواء من طرف النخبة أو من طرف المواطن، ويتعلق الأمر بالمؤسسات الاجتماعية والتقاليد مثل العائلة والمدرسة والمجتمع المدني، والمؤسسات التقليدية، فهي تساهم إلى حد ما في نشر الثقافة السياسية من عدمها في المجتمع كقيمة ثقافية واجتماعية

 ويبقى نجاح الديمقراطية ممكنا جدا، وهذه الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر المادية والبشرية والجغرافية، لتحقيق الاستقرار للنظام السياسي الجزائري من خلال الحكم الرشيد والشفافية، وحرية التعبير والمساءلة ووضع الثقة في الأحزاب السياسية من خلال السماح لها بالتداول على السلطة ومحاسبتها في المواعيد الانتخابية[[27]](#footnote-27).

 وأهم مشكلة تواجه كذلك النظام السياسي الجزائري هي عدم فهم علاقة الدين بالسياسة، من خلال عدم اتضاح وتحديد هذه العلاقات، فمن جهة تعترف ببعض القوى والجماعات الدينية وتقترب منها، ومن جهة أخرى تقصي جماعات أخرى ولا تحتويها، ومن ثمة هناك ازدواجية في معايير التعامل، وبالتالي قد يشكل تهديد في المستقبل في ظل تنامي وتطور هذه الجماعات والاختلافات في الرؤى والتوجهات بالمقارنة مع أهداف هذه الجماعات، كالأحزاب ذات التوجه الإسلامي، والجماعات الصوفية والطرقية، وبالتالي لابد من وضع إستراتيجية للتعامل معها، حيث تحدثت " لوريتا نابليوني" في كتابها الجهاد الحديث، تناولت فيه الدين والاقتصاد والإرهاب، ثم أصدرت مؤلفا آخر في سنة 2004م، يحمل عنوان آخر "الإرهاب مندمجا"، وقد استعانت في تحليلاتها بكل من "هنتغتون" و " فوكوياما" في تحليل لغز عداوة العالم الإسلامي للغرب ومظاهر العلمنة الحديثة، لأن الغرب الاستعماري الثقافي والاقتصادي دعم الأنظمة الغير ديمقراطية لمواجهة المجتمعات والنخب المستنيرة التي تريد النهضة، وتطور الصراع ليصبح صداما مع الغرب، ومع الأنظمة الحاكمة في شكل قطيعة والاتجاه نحو العنف[[28]](#footnote-28)، وبالتالي حسبها فإن الأنظمة الحاكمة تعمل في إطار علاقة المحيط بالمركز في ظل مواجهة الجماعات الجهادية للأنظمة التي تنوب عن الغرب.

 ويبقى تعامل النظام السياسي الجزائري مع مشكلة الدين لم تعالج بشكل نهائي، ولم يفصل فيها باعتبارها أحد عناصر الهوية الوطنية الماسك والضامن للوحدة الوطنية، في حين أن بعض من الدول استطاعت تجاوز هذا المشكل مثل إسرائيل، وهناك أحزاب دينية وصلت إلى الحكم وهي مؤسسة على أهداف دينية وبالتالي لم تتعارض مع الطابع العلماني لدولة إسرائيل، كذلك تركيا بحيث وصل حزب إسلامي إلى السلطة وإلى أعلى درجة من الحكم مثل منصب رئيس الجمهورية، وأصبح لا يشكل أي خطر لأن النظام السياسي استطاع تجاوز فكرة الهوية، ونفس الشيء في ألمانيا هناك أحزاب دينية ولا يطرح ذلك مشكلة، فالنقاشات على مستوى البرامج والانجازات وليس على مستوى الانتماء والإيديولوجيا والصراعات الفكرية الهامشية التي لا تخدم الوحدة بقدر ما تفرق، ومثل ذلك ما حدث في مصر، وسوريا والعراق...إلخ.

 ويبقى الدين كأهم عامل اجتماعي بالنسبة للمجتمع الجزائري وليس مجرد حركة سياسية[[29]](#footnote-29)، دون الوصول إلى الحكم، فهو شيء مقدس ويمثل أعلى سمات الوعي البشري، ويرتبط بالرهبة والخوف والإجلال والاحترام، الأمر الذي يجعلنا نقول أن الشعور الديني موجود في الإنسان يملأه الوحي المنزل من الله عبر مسيرة الخلق، فالدين حسب " دوركايم" يمنح الناس أجوبة عن حاجاتهم إلى المثالية، أو يهدئ من نفوسهم القلقة المتطلعة إلى اللانهائي، وأبعد من ذلك فالدين عنصر اجتماعي له شأن في التحولات التي تؤدي إلى الدمج الاجتماعي(integrature)، وإلى بلورة الجماعات الدينية وتماسكها ويمثل عزاء في مواجهة اليأس والإحباط والعجز، وهو ما عبر عنه " ماركس" و" ألكسيس دوتوكفيل"[[30]](#footnote-30)، فالدين يمثل قوة وسند وضامن ومرجعية، وبالتالي يمثل بالنسبة للنظام السياسي ضعف في حالة سوء استخدامه وتسييسه.

 وتبقى علاقة الاقتصاد بالنظام السياسي من أهم المحاور الكبرى التي تشغل الباحث في النظام السياسي الجزائري الغامضة وغير مؤسسة على رؤية واضحة، تستند في علاقاتها على الشعبوية والتسيير الزابوني في إطار الزمرة الحاكمة والموالاة، وتقريبا تتشابه مع الدول النفطية، بحيث أن الضامن هو سعر المحروقات في السوق الدولية، من اجل ضبط السياسة الداخلية وقدرة الدولة على التحكم في الحراك الاجتماعي والمطالب الاجتماعية للمواطنين[[31]](#footnote-31)، فقد تم التخلي عن التخطيط والتركيز على الإنتاج ثم التركيز على الخدمات بشكل عام، والخدمات الإنفاقية وهي لا تشكل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، كما أنها قطاعات ريعية بامتياز، فعلى سبيل المثال تركيز تونس على قطاع الخدمات المدعم بتوصيات من صندوق النقد الدولي، وارتباط الاقتصاد التونسي بالضفة الشمالية للبحر المتوسط، أدى من خلال الأزمة المالية العالمية إلى تضرر الاقتصاد التونسي، عن طريق تراجع قطاع السياحة أدى بدوره إلى تفاقم البطالة وظهور الحركات الاحتجاجية ما أدى إلى خلع الرئيس التونسي[[32]](#footnote-32).

 وتعد الممارسات الريعية في البلدان النامية جزء من النظام السياسي والاقتصادي وتشكل المصدر الأساسي لكسب الشرعية، وقد تأسس هذا النظام تاريخيا على عقد ضمني أو صريح، تمنح السلطة السياسية بموجبه المنفعة الريعية لمجموعة من الأشخاص أو الفئات مقابل ولائها ودعمها السياسي، وقد تطورت آليات توزيع الريع واختلفت أشكالها مع مرور الوقت، وتؤذي كثيرا الممارسات الريعية الاقتصاد وتماسك النسيج الاجتماعي، وغالبا ما ينزع أصحاب الشأن إلى الانحراف والفساد فتلقاهم يسعون وراء المنافع الريعية والاستفادة منها، وانتهاك قواعد الاستثمار والقانون واللجوء إلى الفساد لاستحداث ربح ريعي، أو الحفاظ عليه أو الاستفادة منه، والمواطن لن يكون متسامح مع الثراء غير المبني على الجهد والجدارة مقابل التلاعب بالقواعد والتحايل عليها[[33]](#footnote-33)، والاستغلال الحصري من قبل هذه الفئة المستثرية بطريقة غير شرعية، ويعملون بكل الطرق والتحايل من أجل بقاء الوضع كما هو.

 وهو ما يميز الاقتصاد الجزائري حيث ظهرت طبقة بورجوازية جديدة بدأت تتشكل جليا بعد الانفتاح الاقتصادي والدخول إلى اقتصاد السوق وتعاظم دورها مع بداية الألفية ووصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للحكم، حيث أصبحت تشكل طرفا لاعبا وقويا في الحياة السياسية خاصة من خلال الثلاثية التي تجمع الحكومة والعمال، وأصحاب الأعمال تقريبا كل سنة، والدور الذي تلعبه من خلال المخرجات والمدخلات، والضغوطات التي تمارسها على العمال والحكومة، وتحجيم الحياة السياسية والإعلامية خاصة بعد فرض حالة الطوارئ، وبيع المؤسسات العمومية وحلها وتسريح العمال لصالح البرجوازية الصاعدة التي أخذتها بمبالغ رمزية، وأصبحت تحاول السيطرة حتى على القرار السياسي من خلال الترشح وشراء الذمم بالمال، وبالتالي إفساد الحياة السياسية[[34]](#footnote-34)، فعلى سبيل المثال أن هناك 14 ألف مستورد في مقابل 1000 مصدر، وبتحليل بسيط كم يلزم هؤلاء المستوردين من العملة الصعبة –البرجوازية الصاعدة – لاستيراد السلع والحاجات والتي كثيرا ما يشكك في نوعيتها من طرف المستثمرين ثم كم تستنزف من الخزينة العمومية، التي أصبحت تعاني بعد تراجع أسعار المحروقات، وفي المقابل هذه البرجوازية الصاعدة هي غير مثقفة في أغلبها وغير واعية بالأهداف الوطنية والقومية والمصلحة العليا للوطن، مثل البرجوازية الصينية أو اليابانية على سبيل المثال.

 ويبقى نظام الحكم في الجزائر يتميز بمجموعة من الخصائص خاصة بعد التعديل الدستوري 2008م، منها ما أكدت عليه الدساتير سواء دستور 1963 أو دستور 1989 في التأكيد على الطابع الجمهوري للدولة الجزائرية والتأكيد على التعددية الحزبية والانفتاح على الديمقراطية، وهو الأمر الذي أكد عليه التعديل الدستوري 2008م، وبالتالي التأكد من أن النظام الجزائري نظام ديمقراطي نسبي، أما عن نوع الديمقراطية فهي الديمقراطية النيابية بشكل أساسي وتدعيمها بالديمقراطية شبه المباشرة من خلال الاستفتاء، كما يتميز النظام السياسي الجزائري بترجيح صارخ للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية لدرجة الهيمنة، أما عن طبيعة النظام النيابي الجزائري فهي وإن تميزت ببعض مظاهر النظام البرلماني الشكلية، فإنها تميل إلى الرآسوية وليس الرئاسية لأنها تختلف عن جوهر هذا النظام، خاصة بعد اللجوء إلى أحادية السلطة التنفيذية من خلال التعديل الدستوري لسنة 2008م، واستبدال البرنامج السياسي للحكومة ببرنامج رئيس الجمهورية[[35]](#footnote-35)، وهذا يؤثر كثيرا في التوجهات العامة للدولة وللسياسات ويجعلها من منظور واحد وأحادي مما قد يضر بالتوازنات العامة والتوزيع العادل للثروة، ويبتعد عن الرقابة التشريعية ويجعلها في حالة ضعف أمام السلطة التنفيذية، وهو ما حدث من فساد في الفترة الأخيرة مثل فضيحة المشاريع الكبرى وسوناطراك، فالبرلمان لا يستطيع توجيه السؤال للحكومة، وهذا أضر بمصالح الدولة ومصالح الشعب وسمعتها الاقتصادية خاصة على مستوى الرأي العام الدولي الرسمي والغير رسمي، من خلال التصنيفات الاقتصادية ومستوى الأداء، فهي دائما في المراتب الغير محترمة مقارنة بالإمكانيات الضخمة المادية والبشرية التي تستحوذ عليها الجزائر.

 الترسيخ الديمقراطي:

 اسس الحراك الشعبي الوطني لبداية عهد جديد وهو نهاية حكم الرئيس بوتفليقة وسيطرة حاشيته على الساحة السياسية والاقتصادية وماشابها من فساد وتسيب للحالة العامة في الدولة فعلى المستوى الاقتصادي تم القضاء على الصناعات الوطنية حيث اصبحنا نستورد كل شيء من الصناعة والفلاحة والخدمات وأصبح الاقتصاد مكبل وغير منتج عن طريق سيطرة اوليقارشية جديدة استثرت بطرق غير مشروعة عن طريق الولاء والزابونية السياسية للنظام السياسي وما تجنيه في مقابل ذلك من مزايا فيما يخص المشاريع والنهب والاستيراد والضرائب والرشوة والفساد المالي والإداري والسياسي ،كما أن النظام اتجه لشراء رغبات المجتمع مقابل الصمت على الفساد ،لكن طموحات الطغمة الحاكمة لم تدم طويلا لان الرئيس أصبح غير قادر على أداء مهامه مما أدى إلى تصاعد مطالب الإصلاح السياسي وخروج الجماهير الى الشارع للمطالبة مرة أخرى بتنحي الرئيس وتقديم إصلاحات فعلية وجادة تستجيب لطموحات الشعب من خلال ترسيخ الديمقراطية والحكم الرشيد .

 وقد استطاع الحراك إسقاط حظر التظاهر في الجزائر العاصمة حيث لم تر شوارع العاصمة مظاهرات شعبية منذ سنة 2001.

ثانيا، تزامنا مع سقوط حظر التظاهر في العاصمة اتسعت رقعة المظاهرات زمانيا ، في شمال وجنوب وغرب وشرق البلاد وفي الوقت نفسه. ويمثل الطابع المتزامن والوطني لهذه التجمعات أول ميزة تميز بها الحراك.

ثالثا، تجري هذه التظاهرات بطريقة سلمية رغم غياب تأطير هيكلي لها. فمنذ بداية الحراك تكرر شعار "سلمية سلمية" كمبدأ أساسي ليتحول بعد ذلك إلى نهج عملياتي يتجلى عبر النداءات المتكررة بعدم الاستجابة للاستفزازات وعدم الدخول في مواجهات مع أجهزة الأمن.

رابعا، من حيث التركيبة الاجتماعية يمكن القول بأن هذا الحراك شمل كل شرائح المجتمع من شباب وكهول وشيوخ ورجال ونساء وعمال وعاطلين ومثقفين. ولعل للتنوع الاجتماعي تأثيرا كبيرا في الحفاظ على سلمية الحراك واستمراريته.

أخيرا وليس آخرا، تتمثل الميزة الأساسية الأخرى لهذا الحراك في مطالبه التي بدأت وتواصلت بمطالب سياسية محضة من رفض للعهدة الخامسة، ثم رفض لتمديد العهدة الرابعة، إلى تغيير النسق السياسي بأكمله. وهذا يختلف جذريا مع المطالب التي بقيت تحرك الاحتجاجات الاجتماعية خلال عقود.

وفي محاولة منه لامتصاص غضب المتظاهرين الذي ازدادت حدته مع اقتراب موعد فصل المجلس الدستوري في ملفات الترشح أعلن الرئيس المنتهية عهدته عن مجموعة من القرارات:

أولا، سحب ترشحه لعهدة خامسة.

ثانيا، تأجيل الانتخابات لأجل غير محدد.

ثالتا، تغيير حكومي هام.

رابعا، تنظيم ندوة وطنية تضم جميع الفعاليات، تكون مهمتها اقتراح إصلاحات سياسية عميقة بما فيها دستور جديد يُعْرض للاستفتاء.

خامسا، تنظيم انتخابات رئاسية تشرف عليها لجنة انتخابية وطنية مستقلة.

سادسا، تشكيل حكومة تضم كفاءات وطنية تدعمها الندوة الوطنية.

أخيرا، يتعهد الرئيس بضمان تجسيد هذه الوعود.[[36]](#footnote-36)

 انتخاب الرئيس تبون رئيسا للجمهورية :وفي ال 15 من شهر سبتمبر 2019, تم استدعاء الهيئة الانتخابية لرئاسيات يوم ديسمبر 2019 التي كرست المترشح المستقل عبد المجيد تبون رئيس للجمهورية بنسبة 58,13 بالمائة من الأصوات المعبر عنها, متقدما بكثير عن المرشحين الأربعة الآخرين أي كل من عبد القادر بن قرينة (17,37 بالمائة من الأصوات) و علي بن فليس ( 10,55 بالمائة) و عز الدين ميهوبي (7,28 بالمائة) وعبد العزيز بلعيد (6,67 بالمائة )[[37]](#footnote-37).وقد سمحت هذه الانتخابات من تجنب المرحلة الانتقالية التي تأثر على توجهات الوطنية والاستقرار ومطالب الأغلبية وتجنب التدخلات الخارجية ،وتأكيد الحراك على الإصلاحات العميقة من خلال برنامج الرئيس المنتخب الرامي الى القطيعة والتغيير و محاربة كل أشكال الفساد وتسريع التنمية والاستجابة لمطالب الحراك خاصة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ،لكن الوباء العالمي كوفيد 19 ساهم كثيرا في عرقلة التنمية و برنامج الرئيس منذ وصوله للحكم .

دور المجتمع المدني:

يعتبر المجتمع المدني في الجزائر مكون أساسي للنظام السياسي و ركيزة أساسية لتحقيق التنمية السياسية،ويتشكل من مجموعة من المؤسسات والبني الاجتماعية ذات خصائص مختلفة ومتنوعة سواء من حيث البنية أو من حيث طبيعة الوظائف التي تمارسها في المجتمع، والمجالات الاجتماعية أو السياسية التي تشتغل فيها. ويتشكل كل ذلك بناءا على ثقافة المجتمع وموروثة الحضاري الذي يسمح بالتطور التدريجي لهذه البني ويحدد اتجاهات تطورها بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع أو ظروفه والمناخ العام السائد فيه، فنجد مثال المؤسسات ذات الطابع الديني أو العرفي بسيطة وقليلة التعقيد والتخصص في المجتمعات التقليدية كالزوايا والأوقاف والمساجد وغيرها، في حين نجد المنظمات المتخصصة ذات الطابع النفعي المحدد والبيروقراطي الدقيق في المجتمعات المتحضرة. ثم إن مثل هذا النمط من البني تساهم في إعادة إنتاج المجتمع لذاته، ولذلك يمكن من خلاله ملاحظة ودراسة بنية المؤسسات المدنية ومورفولوجيتها في مجتمع ما التعرف على طبيعة هذا المجتمع وإيديولوجيته واتجاهاته. كما أن المجتمع الجزائري تاريخيا عرف بض التكوينات الاجتماعية قبل الاستعمار كمؤسسة المسجد والأوقاف والتويزة قبل الإسلام وأشكال التعاون المختلفة بين فراد القبيلة والمدينة وهي مستقلة عن ممارسات الدولة فهي ذات طابع اجتماعي ومحلي وتطوعي وتعاوني. وكذلك نقابات الحرف والصنائع والتجار، جماعات العلماء والقضاة وأهل الإفتاء، جماعات الشطار والعيارين، الطرق الصوفية، الزوايا والمستشفيات والتي تتولى شؤون الأسرة والصحة والتربية والتعليم.

لكن مع دخول المستعمر الفرنسي تغيرت الأبعاد في ضل المقاومة والحفاظ على الهوية الإسلامية وتقاليد المجتمع الجزائري وقد حاربت فرنسا مؤسسات المجتمع المدني كالمساجد والتعليم والزوايا ،خاصة مع صدور قانون الأهالي يعتبر الجزائريين مواطنين من الدرجة الثانية تغير الأمر مع قانون 1901 يسمح بتشكيل الجمعيات وبدا تشكل الجمعيات المختلفة عبر المناطق الجزائرية[[38]](#footnote-38)، وتبعه تشكيل العديد من الجمعيات في فترة بعد الأربعينات والخمسينات كالأحزاب السياسية و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الكشافة الإسلامية، الإتحاد العام للعمال الجزائريين ،وقد ساهمت في تنوير المجتمع الجزائري من خلال التمسك بهويته وثقافته الأصيلة .

 لكن بعد الاستقلال وإنشاء أول دستور سنة 1963 م، اعترف بحرية إنشاء الجمعيات في إطار حزب جبهة التحرير الوطني ،لكن حزب جبهة التحرير كحزب طلائعي كان يعرقل ولا يسمح بتشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية إلا في نطاق الاتحاد العام للعمال الجزائريين او اتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين او الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية وتمثل هذه التشكيلات القاعدة الأساسية للحزب الواحد ،والقيم الاشتراكية ،لكن أحداث 8اكتوبر1988 غيرت تماما توجهات التشريعات الجديد العميقة للمجتمع الجزائري مع دستور 1989 م اين كرس حرية التعبير ، وحرية إنشاء الجمعيات ، وتشكيل الأحزاب السياسية ،وهي مرحلة التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية ،والتخلي عن النظام الاشتراكي ،وهذا لوجود نظام محتكر للسلطة ووجود استبداد وفساد كبير داخل السلطة ,تغيرات عميقة على المستوى الإقليمي والدولي .

 وتعتبر دستور 1989م هو الذي أسس وكرس فعلا لدور المجتمع المدني وظهور لمختلف وأنواع الجمعيات التي بدورها تمثل المجتمع المدني وشريك اجتماعي وسياسي وثقافي، لكن في هذه الفترة استغلت الأحزاب السياسية عناصر الهوية التي على أساسها تشكلت كثيرا من الجمعيات والأحزاب التي أصبحت تهدد الوحدة الوطنية وهي الدين واللغة والعرق ، وهو ما استدركهم دستور 1996 م أين حلت الأحزاب ذات الطابع الديني والثقافي والجهوري لحماية الدولة والأمة ،حيث بلغ عدد الأحزاب السياسية 2012 م30حزبا سياسيا كما انه في 1990 ظهرت العشرات من الجمعيات المتعددة وقد بلغ عددها خلال فترة وجيزة أكثر من اثني عشر ألف جمعية، ليبلغ في سنة 2000 حوالي 56500 جمعية محلية و1000 جمعية وطنية، وحسب جرد 31 ديسمبر2010 فقد بلغ عددها 1005 جمعية وطنية ،و88700 جمعية محلية و208 جمعيات تنشط في المهن و146 في قطاع الصحة و9 جمعيات متعلقة مصالح الأسرة الثورية[[39]](#footnote-39)

الحرية الإعلامية: تاريخيا، أثّرت التحوّلات السياسية في الجزائر على الصحافة وحريتها، فقد كانت الصحافة المكتوبة في الجزائر (الصادرة باللغتين العربية والفرنسية) مع بداية الاستقلال عمومية وطنية، وشكلت وسيلة ترويج للسياسات الحكومية وبرامجها بهدف الحشد الجماهيري والتعبئة الشعبية، يؤطرها في ذلك قانونيا قانون 1982 للإعلام لكن أحداث الخامس من أكتوبر 1988، المتأثرة بتراجع عائدات البترول منتصف ثمانينات القرن الماضي فتحت المجال للحريات السياسية والإعلامية وسمحت بإنشاء أحزاب سياسية وصحف خاصة بعد صدور دستور 1989 م إذ ظهرت عدّة صحف خاصة سعت إلى معالجة مختلف القضايا السياسية والاجتماعية لتعيش بذلك فترة ما عرف بـ"الفترة الذهبية" خلال سنتي 1990-1991، ولكن سرعان ما تقلّص هامش هذه الحريات الصحفية، فتمّ توقيف عدد معتبر من العناوين الصحفية وتعليق أخرى، كما ساهمت الاغتيالات التي طالت العديد من ممتهني هذا القطاع بعد توقيف المسار الانتخابي في تعقيد الوضع المهني أكثر، خصوصا جرّاء فرض احتكار المعلومة الأمنية ومنع نشرها إلا بإذن من السلطات المخولة قانونيا، وهو ما اعتبره الصحفيون مجحفا في حقهم ولا يمكّنهم من الوصول إلى المعلومة، ويحدّ من حريّة معالجة مختلف المواضيع التي كرّسها الدستور أولا ثم قانون الإعلام الصادر سنة 1990. والذي دام سريانه لأكثر من 30 سنة وعبر عن محدوديته، ولم يعد يستجيب للتطوّرات الحاصلة في الممارسة الصحفية والحق في الإعلام، وبخاصة مع ظهور الإعلام الجديد، وهو ما تطلّب سلسلة من محاولات التّشريع الإعلامي بإصدار قانون 2012 للإعلام[[40]](#footnote-40)

 فنجد أن القانون العضوي رقم 05-12 المتعلق بالإعلام والذي توج مسار الإصلاحات السياسية والقانونية ، حمل الكثير من الايجابيات بتحديده لحقوق وواجبات الصحفي وأهمها الحق في الحصول على المعلومة يكون قد رسم معالم ممارسة الحق الإعلامي ، كما أن الاستقلالية التي ينشدها قطاع الإعلام قد ترجمت من خلال سلطة الضبط موكل لها مهام ضبط قطاع الصحافة المكتوبة وقطاع النشاط السمعي البصري ، كل ذا بالإضافة إلى جملة من العناصر التي زادت في قدرة الإعلام وقدرته أصبح قادرا على أن يحقق الحماية الفعالة لمبدأ الشرعية من خلال إلزام كل السلطات في الدولة لسلطان القانون وتلتزم خوفا من فضح تجاوزاتها أمام الشعب الذي يقف في وجهها.

 . والاعلام يعاني من عدة عوائق أدت إلى إضعاف دوره والتقليص من حجمه مما أثر سلبا على حماية مبدأ الشرعية ، واهم هذه المعوقات ودائما هي السلطات التي تملكها الإدارة في مواجهة ممارسة حرية الإعلام ، فيي تملك سلطات إدارية تنظيمية واسعة الأمر الذي أدى إلى التضييق في ممارسة حرية الإعلام ، قيود إدارية متعلقة بالشفافية على نوعيها الإدارية والمالية وقيود تتعلق بالتعددية الإعلامية كما أن من بين أهم المعوقات التي تقف في وجه الممارسة الإعلامية الحقة والرصينة وان كان الامر منطقي وحتمي لان لكل حرية حد من العقوبات بنوعيها الإدارية والجزائية ، فتأتي العقوبات الإدارية والجزائية لتشكل هذا الحد الذي يعني تجاوزه ، إلى أن الأمر يتطلب إقامة نوعا من التوازن بين الممارسة الإعلامية والعقوبات المقررة ، وما يلاحظ أن القانون العضوي رقم 12-50 المتعمق بالإعلام قد خالف كل القوانين التي سبقت في مسالة العقوبات الجزائية ، حيث ألغى كل عقوبات الحبس وهي ميزة تحسب للقانون وتدعم عمل الإعلام مما يتيح له القدرة على العمل ، ومع ذلك تبقى مسالة الغرامات المالية الكبيرة سواء في القانون العضوي رقم 12-50 المتعمق بالإعلام أو القانون رقم 14-54 المتعمق بالنشاط السمعي البصري تطرح مشكل التخوف من المتابعات القضائية والعجز عن دفع هذه الغرامات الأمر الذي يجعل الإعلامي في تبعية دائمة للدولة .[[41]](#footnote-41)

ولكن مايميز السياسة الاعلامية في الجزائر ان الدستور والقوانيين تقر بحرية الاعلام والصحافة والحق في الاعلام وتبني خيار التعددية واستقلالية الصحفي وسعت الدولة الجزائرية لانشاء المجلس الاعلى للاعلام ،وتنظيم الصحافة المكتوبة والسمعي البصري بالنسبة لقانون 1990وقانون 2012م وقانون السمعي البصري 2014 م[[42]](#footnote-42).

 **الخاتمة:**

يعتبر موضوع التنمية السياسة من الوحدات الأساسية لتكوين الطالب في العلوم السياسية ،كما انها جاءت نتيجة للإرهاصات التاريخية لتطور موضوع التنمية بعدما كان الحديث فقط الحديث عن التنمية الشاملة في فترة الخمسينات والستينات ،والتركيز فقط على الجانب المادي والاقتصادي البحت للدول والأفراد وطغت مصطلحات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ،في إطار الصرع بين الشرق والغرب وفي إطار الصراع حتى داخل الوحدة في حد ذاتها الممثلة في الدولة نتيجة لحداثة الدول النامية بعهد الاستقلال ،كانت بحاجة أكثر للتنمية الاقتصادية وتحديث القطاعات الاقتصادية والانتقال من اقتصاد تقليدي زراعي إلى اقتصاد صناعي منتج يهدف إلى تحقيق الرفاهة الاجتماعي ،ونبذ الاستغلال والهيمنة المركزية الأوربية والأمريكية .

 وقد بدأت المحاولات الغربية في فترة الستينات والسبعينات تدعو الدول النامية لتبني إصلاحات سياسية جادة تهدف لبناء ديمقراطية قائمة على المشاركة والتعددية ،ونجحت بالنسبة للدول التي كانت تتبنى الفكر الليبرالي، لكن الدول الاشتراكية ضلت تقبع تحت الحزب الواحد والأنظمة الشمولية ، وزاد الاهتمام أكثر بموضوع التنمية السياسية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتحول العالم إلى الأحادية ،وقد كانت أوربا الشرقية السباقة لذلك وأمريكا اللاتينية واسيا واتجه العالم إلى التعددية الحزبية ،وبدا الحديث عن المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي والإصلاحات السياسية والحكم الرشيد التي قامت بها الدول ، من خلال الإصلاحات السياسية والدستورية والقانونية والاقتصادية لمواكبة التحولات.

 ومن الناحية النظرية موضوع التنمية السياسية من المواضيع التي يصعب ضبطها حيث انه لا يمكن الاتفاق على مفهوم واحد وذلك لحداثة موضوع التنمية السياسية ،كذلك ينتابه بعض الغموض ،لتشابهه مع بعض المواضيع الأخرى،مثل الديمقراطية ،الانتقال الديمقراطي ،التحديث السياسي ،الإصلاح السياسي ،الانفتاح السياسي ،وغيرها من المفاهيم .كذلك يضم مفاهيم معيارية يصعب قياسها أخلاقية وسياسية وفلسفية ،مثل العدل ،العدالة ،والمساواة ،والقدرة.

 كما إن كثرة وتعدد التعريف يترك بعض الغموض على الموضوع.

إلا أن التنمية السياسية في عمومها تهدف إلى إقامة أنظمة تسمح بتحقيق المشاركة السياسية من طرف المواطنين في العملية السياسية من البداية إلى النهاية، والعمل على إنشاء أنظمة إدارية قادرة على تحمل تحيق التنمية بكل كفاءة وتحقيق تطلعات المواطنين وانتشاء مؤسسات ، وخلق ثقافة سياسية ووعي جماهيري من خلالها تحقق الولاء للوطن ، وهناك اتجاهات متعدد لدراسة التنمية السياسية وهما الاتجاه الكمي والاتجاه الكيفي ،كما أن هناك عدة مقاربات لدراسة التنمية السياسية ،المقاربة القانونية ، المقاربة السياسية ،المقاربة الإدارية ،المقاربة الاجتماعية ،حسب الأستاذ" روبرت باكنغهام " .

 وهناك آليات لتحقيق التنمية السياسية وهي إصلاح وتنمية الإدارة، ودور الأحزاب السياسية، النخب السياسية.

 كما أن التنمية السياسية تهدف إلى تحقيق المشاركة السياسية الفاعلة والهادفة والعادلة بين مختلف أطياف المجتمع ، وتوزيع المكاسب بعدل سواءا كانت مادية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية لتحقيق مبدأ المشاركة ، العمل على تحقيق مبدأ الشرعية،تهدف لتحقيق مبدأ التعددية كحق من حقوق المواطنة وحقوق الإنسان.

 لقد حققت الدول الغربية شوطا كبيرا في عملية البناء المؤسسي و المشاركة السياسية ومبدأ الشرعية ، والتعدد السياسي والاجتماعي والثقافي مما يجعلها وصلت إلى درجة كبيرة من عقلنه الحياة السياسية واخلقتها في إطار النظام الديمقراطي ألتشاركي ،كما أن هناك العديد من الدول النامية في كل من أسيا وأمريكا اللاتينية و إفريقيا سعت بشكل حثيث من اجل البناء المؤسسي لدولهم وتحيق تنمية سياسية تحقق المشاركة والمساواة والعدالة المنشودة .

1. - جان ماري دانكان، **علم السياسة**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997م، ص 140. [↑](#footnote-ref-1)
2. - Peter Calvert, **an introduction to comparative politics**, London: Harvester wheasheaf, 1993, P 13-14. [↑](#footnote-ref-2)
3. - جبرائيل ألموند، بنجام بويل، **السياسة المقارنة إطار نظري**، ترجمة: محمد زاهي بشير مغيربي، بن غازي: دار الكتب الوطنية، 1996م، ص 24-25. [↑](#footnote-ref-3)
4. - محمد مهنا القلي، **الإدارة في الإسلام**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1991م، ص 151. [↑](#footnote-ref-4)
5. -محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، بن غازي: دار الكتب الوطنية، 1998م، ص 148. [↑](#footnote-ref-5)
6. - مرجع سابق الذكر، ص ص 156-164-177. [↑](#footnote-ref-6)
7. - محمد أومايوف، **عن الطبيعة الرئاسية للنظام السياسي الجزائري**، رسالة دكتوراه، جامعة-تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013م، ص 338. [↑](#footnote-ref-7)
8. -نديم البيطار**، من التجربة إلى الوحدة، القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية**، ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983م، ص ص 314-355. [↑](#footnote-ref-8)
9. - خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع إشارة لتجربة الجزائر**، ط01، بيروت : م.د.و، العربية 2003م، ص 126. [↑](#footnote-ref-9)
10. - Lahauari Addi**, l’impasse du populisme, L’Algérie, collectivité politique et Etat en construction,** Alger: entreprise national du line, 1990 P96. [↑](#footnote-ref-10)
11. - نور الدين زمام، **السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري62-98**، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2002م، ص ص 122-123. [↑](#footnote-ref-11)
12. - أحمد منديس، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004م، ص 139. [↑](#footnote-ref-12)
13. - جمال الدين عمير، **المنظومة الحزبية في الجزائر بين واقع الممارسة وإشكالية الإصلاح**، مجلة فكر ومجتمع، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، العدد 17، يونيو 2013م، ص 31. [↑](#footnote-ref-13)
14. - أحمد مهابة، **مصاعب الديمقراطية في الجزائر- السياسة الدولية، العدد 127، 1997م**، ص ص، 182-183. [↑](#footnote-ref-14)
15. -Noureddine Boukrouh**, L’Algérie entre le mauvaise et le pire**, Alger, casbah éditions, 1997, P49. [↑](#footnote-ref-15)
16. - صاموائيل هانتيغتون، **الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993م، ص ص 152-174. [↑](#footnote-ref-16)
17. - محمد شلبي، **انعكاسات الدولة التعاظدية في عملية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مجلة فكر ومجتمع، الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، العدد العاشر، أكتوبر 2011م، ص 113. [↑](#footnote-ref-17)
18. -عبد الخالق حسين، **إشكالية الليبرالية في العالم العربي**، مجلة الديمقراطية، العدد 30 أفريل 2008م، ص ص 37-42. [↑](#footnote-ref-18)
19. -Jean-Louis Quermonne, **l’alternance au pouvoir**, Alger: CASBAH, édition, 1998, pp10-11. [↑](#footnote-ref-19)
20. - Maxim Aitkaki, **armée, pouvoir et processus de décision en Algérie**, politique étrangère, n=2-2004-692 année, pp 427-439. [↑](#footnote-ref-20)
21. -Madjid Benchikh, **L’Algérie: un système politique militarise**, Paris: l’har- mattan, 2003,p 248. [↑](#footnote-ref-21)
22. - عمر فرحاتي، **النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2، 2002م، ص ص75-79. [↑](#footnote-ref-22)
23. -صالح بلحاج، **السلطة التشريعية، الغائب الأكبر في النظام السياسي الجزائري**، ط01- الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، ص 160. [↑](#footnote-ref-23)
24. - سمية بوشنافة، آدم قسي، **إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000**، مجلة الباحث، عدد03، 2004م، ص 129. [↑](#footnote-ref-24)
25. - عاشور فني، **التطرف والاعتدال في الثقافة السياسية في الجزائر**، جريدة الوطن إلكترونية يوم: 21/09/2015، الموقع:

[www.elwatandz.com/cultur/18193.html](http://www.elwatandz.com/cultur/18193.html) [↑](#footnote-ref-25)
26. - إبراهيم رضا، **مالك بن نبي فلسفة الحضارة الإسلامية الحديثة**، مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث، المجلد01- العدد الثاني، طهران: مؤسسة الفكر الإسلامي، 2004م، ص 191. [↑](#footnote-ref-26)
27. - محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري، رسالة دكتوراه**، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008م، ص 349. [↑](#footnote-ref-27)
28. - مراد وهبة، **رؤيتي للقرن الحادي والعشرين ، الدين والاقتصاد والإرهاب**، جريدة الأهرام، الثلاثاء 15 يوليو 2014م، العدد: 46607. [↑](#footnote-ref-28)
29. - سعيد ملاح، **تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005م، ص 78. [↑](#footnote-ref-29)
30. - صقر أبو فخر**، الدين والعلمانية في سياق تاريخي: عزمي بشارة يؤسس لأنثروبولوجيا عربية جديدة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الدوحة، 2014م، ص 07. [↑](#footnote-ref-30)
31. -William. B, Quant. **Société et pouvoir en Algérie,** Alger: CASBAH, éditions, 1999, p 17. [↑](#footnote-ref-31)
32. - زياد حافظ، **الأزمة المالية العالمية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012م، ص 27. [↑](#footnote-ref-32)
33. - الحسن عاشي، **3 أسئلة حول اقتصاد الريع في المغرب**، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، يوم: 08/02/2013م، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

[www.carnegie-mec.org/publications/؟fa=51030](http://www.carnegie-mec.org/publications/%D8%9Ffa%3D51030) [↑](#footnote-ref-33)
34. -Cherif Bennadj, **Algérie: morosité politique et frémissement économique**, l’année du Maghreb, 367,111, 2007, pp 195-211. [↑](#footnote-ref-34)
35. - عيسي طيبي، **طبيعة نظام الحكم في الجزائر على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2008م**، رسالة دكتوراه: جامعة تلمسان، كلية الحقوق، 2011م، ص ص 7-8-9. [↑](#footnote-ref-35)
36. - لويزة اية حمادوش،الحراك الشعبي في الجزائر :بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي ،19مارس2019،مركز الجزيرة للدراسات. <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190319080407233.html> [↑](#footnote-ref-36)
37. -وكالة الأنباء الجزائرية ،مرور سنة على انتخاب الرئيس تبون .....،الجمعة 11 ديسمبر 2020 . [↑](#footnote-ref-37)
38. - شاوش اخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر، رسالة دكتوراه ،علم اجتماع التنمية ،جامعة بسكرة،2015 ،ص97. [↑](#footnote-ref-38)
39. -مرجع سابق الذكر ،ص118 . [↑](#footnote-ref-39)
40. -**نجاة**لحضيري **،**الاعلام والسلطة في الجزائر واقع حرية الصحافة بعد التعددية 1988الى 2012طروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران 1، أحمد بن بلة، وهران، الجزائر.2017 ،ص63- 70. [↑](#footnote-ref-40)
41. -ظريفي نادية و الدكتور لجلط فواز،حرية الإعلام في الجزائر – سلطات إدارية تنظيمية واسعة مقابل حرية إعلامية ضيقة- كلية الحقوق جامعة طنطا،المؤتمر العلمي الرابع القانون والإعلام ،23-24 ابريل 2017 ص25-26. [↑](#footnote-ref-41)
42. #  - سكريفية محمد الطيب التشريعات الإعلامية في الجزائر بعد 2012 دراسة قانونية ،مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة ورقلة ،الجزائر ،العدد13-04-2021 ،ص545 -554 .

 [↑](#footnote-ref-42)